الإصلاحات الاقتصادية

فرص النجاح ومخاطر التعثر

إعداد

أستاذ مشارك / سامي محمد قاسم نعمان

رئيس قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن

سبتمبر ٢٠٢٥

الخلفية

تشهد اليمن أزمة اقتصادية عميقة منذ ٢٠١٥ بسبب الحرب والانقسام المؤسسي، ما أدى إلى انهيار العملة، ارتفاع البطالة والفقر، وانكماش الناتج المحلي، مؤخراً بدأت الحكومة المعترف بها دولياً، بقيادة رئيس الوزراء سالم صالح بن بريك، سلسلة إصلاحات مالية ونقدية بالتعاون مع البنك المركزي تهدف إلى استقرار السوق وكبح المضاربات وتعزيز الإيرادات اسفرت عن تحسن ملحوظ في سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، رافقه تحسن نسبي في أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية، ترافقت الخطوات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا والبك المركزي في عدن مع اعلان الحكومة عن برنامج طارئ (قصير الاجل) للإصلاح المالي ينفذ خلال ١٢ شهر يستهدف إعادة ضبط الموارد وتوجيهها بما يخدم خطط الحكومة.

إلا أن هذه الإصلاحات ترافقت مع توقف صرف المرتبات لموظفي القطاع العام المدني والعسكري للأشهر الثلاثة الماضية مع تنامي مخاوف الشارع من أن تكون الإصلاحات الاقتصادية مؤقتة، وان انهيارا أكبر قدي يحدث في المستقبل، خصوصا مع اعلان البنك المركزي عن ازمة سيولة بالعملة المحلية، إضافة إلى صراع سياسي برز للسطح بين أعضاء المجلس الرئاسي زاد من المخاوف من اشتعال فتيل ازمة الصراعات السياسية مرة أخرى بين الشركاء السياسيين في السلطة.

وكما هو معلوم فإن أي إصلاحات اقتصادية لابد ان يرافقها استقرار ودعم سياسي على اعلى مستوى يضمن استمرارها ويكسبها القوى الدافعة والشرعية، وغياب مقل هذا الاستقرار سيؤثر بشكل اكيد على أي إصلاحات قد تنتهجها الحكومة.

الابعاد السياسية للإصلاحات الاقتصادية

لنجاح أي إصلاحات سياسية أو اقتصادية في أي بلد لابد من توفر مجموعة من المتطلبات والتي يمكن اجمالها في التالي:

١-الإرادة السياسية

حيث أن وجود قيادة سياسية مؤمنة بأهمية الإصلاحات ومستعدة لتحمل التبعات الاجتماعية والاقتصادية.

٢-التوازنات الداخلية

ويعني مشاركة الأحزاب السياسية وقوى المعارضة في دعم الإصلاحات وتوافق المصالح بين النخب السياسية.

٣-الشرعية السياسية

حيث تكتسب السلطة شرعيتها من ثقة المواطنين والنخب السياسية وهو ما يعني استعدادهم لقبول الإجراءات مهما كانت صعوبتها وقسوتها (مثل رفع الدعم أو فرض ضرائب جديدة)

٤-علاقات خارجية واسعة

حيث وجود علاقات جيدة مع المانحين والجهات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدعم الدولي تساعد في دعم الإصلاحات.

وفي الحالة اليمنية نجد أن هذه المتطلبات توافرت في مراحل مختلفة واختفت في مراحل أخرى، فبينما غابت الارادة السياسية في كثير من الفترات والتي كانت سببا في غياب اصلاحات حقيقة على الأرض، إلا أنها وفي الفترة الأخيرة توافرت الارادة السياسية لدى السلطة، ولعل أبرز العوامل التي أدت بالسلطة السياسية المعترفة بها دوليا للإيمان بأهمية الإصلاحات الاقتصادية في الفترة الأخير:

١-التحركات السياسية في حضرموت والمتطلبات الإصلاحية التي قادتها بعض القوى السياسية والمجتمعية في حضرموت.

٢-المظاهرات المتكررة من قبل النساء في العاصمة عدن وصداها التي تجاوز الحدود المحلية.

٣-التظاهرات الغاضبة في حضرموت وخوف ألنخب السياسية من توسعها.

٤-الضغوط الدولية والإقليمية التي ربطت أي دعم اقتصادي بإصلاحات اقتصادية.

٥-تدهور الوضع الاقتصادي بشكل سريع ومخيف.

٦-وجود رئيس حكومة جديد بأهداف إصلاحية جديدة مع استقالة (أو اقالة) رئيس حكومة سابق مع انباء عن خلافات سياسية عميقة.

كما أن السلطة المعترف بها دوليا حظيت بدعم سياسي دولي واقليمي ودعم من أكبر مؤسستين اقتصاديتين (البنك وصندوق النقد الدوليين)، ايضا النخب السياسية أجمعت على أهمية التوافق خلف برنامج اصلاح اقتصادي عاجل لمنع انهيار الدولة وانزلاقها نحو الفوضى التي لا تخدم اجندات أي من الأطراف السياسية المنضوية ضمن إطار الشرعية.

تأثير البيئة السياسية على نجاح وفشل الإصلاحات

تلعب البيئة السياسية دورا مهما في التأثير على نجاح أو فشل الإصلاحات الاقتصادية والإدارية وذلك من خلال:

١-الاستقرار السياسي وما يستتبعه من استقرار أمنى، حيث أن أي إصلاحات اقتصادية تحتاج إلى بيئة مستقرة نسبياً حتى تنجح؛ فالاضطرابات أو الحروب تقلل الثقة وتفقد الأسواق قدرتها على التكيف.

٢-الحوكمة والشفافية أساسية في الإصلاحات الاقتصادية، فارتفاع مستويات الفساد أو ضعف المؤسسات يعيق نجاح أي إصلاحات مهما كانت جيدة على الورق.

٣-المشاركة والدعم المجتمعي إشراك النقابات، منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص يعزز فرص نجاح الإصلاحات، بينما غياب الحوار المجتمعي يزيد من احتمالية حدوث احتجاجات تعرقل تطبيق السياسات.

٤-القدرة على الموازنة بين الأهداف والمكاسب والخسائر فنجاح الإصلاحات مرتبط بقدرة الحكومة على تعويض الفئات المتضررة (مثل شبكات الأمان الاجتماعي)، فإذا غابت العدالة في توزيع كلفة الإصلاحات وفوائدها، تزداد المقاومة الشعبية والسياسية.

الإطار العام للإصلاحات الاقتصادية

منذ عام ٢٠١٥ واليمن تعيش ظروف اقتصادية وسياسية وامنية متدهورة بسبب الصراعات العسكرية والانقلاب الحوثي على الحكومة المعترف بها دوليا، والذي ما لبث ان تحول إلى صراع سياسي واقتصادي وصراع على الموارد في بلد كان يعتبر من أفقر دول العالم قبل ٢٠١٥ لتزداد معاناته الاقتصادية منذ بعد الحرب، وهو ما إثر على كافة القطاعات الاقتصادية في البلد الذي كان يطمح أبنائه إلى مرحلة جديدة م البناء والتنمية.

فانهارت العملة التي كانت مع نهاية ٢٠١٤ يساوي الدولار فيها ٢١٥ ريال يمني لتصبح مع بداية ٢٠١٥م ٢٨٨٧ ريال لكل دولار بنسبة انهيار بلغت اكثر من ١٢٤٠% واتراجع إيرادات البلد وتراجع صادراتها وانقسام مؤسساتها المالية والنقدية وتزايد الفقر ليبلغ اكثر من ٨٣% وارتفاع وارداتها السلعية إلى ٩٠% من احتياجات المواطنين وانكماش اقتصادي بلغ ٥٠% من حجم الناتج الإجمالي، وارتفاع نسبة البطالة لتتجاوز ٦٠%، وانخفاض الإنتاج الزراعي خصوصا في القمح الذي أصلا لم يكن يغطي سوى ١٩% من احتياجات البلد قبل الحرب، إضافة لتدمير البنى التحتية خصوصا في قطاعات النقل والصحة والتعليم، مع ارتفاع نسبة خروج الاستثمارات الأجنبية وتهريب الأموال للخارج والتي قدرتها بعض التقارير ب١٣٠ مليار دولار خرجت خلال السنوات العشر الماضية.

كل الظروف والتطورات اثرت على حياة المواطنين، حيث ارتفعت الأسعار بشكل كبير ومتسارع وفي كافة الخدمات والسلع، كما انخفضت القوى الشرائية للمرتبات خصوصا للقطاعات الحكومية، واشتداد جالة الصراع الاقتصادي على الموارد بين القوى السياسية المختلفة.

لكن التدهور تزايد وتسارع مع نهاية عام ٢٠٢٢ عندما هاجم الحوثيين ميناء الضبة النفطي وتوقف تصدير النقط الخام الذي كان يمثل ٥٣% من حجم الموازنة العامة لنفس العام مما جعل العجز الحكومي يرتفع إلى أكثر من ٧٠% من حجم الموازنة، لتتدخل كل من المملكة العربية السعودية والامارات بتقديم منح ساعدت في خفض العجز إلى ما يقارب ٣٠% من حجم الموازنة، لكن تلك المنح لم تستمر إلى ٢٠٢٥ حيث تم ايقافها مع اشتراط اجراء اصلاحات مالية ونقدية وتفعيل المؤسسات الرقابية لإعادة هذه المنح من جديد.

وفي ظل غليان شعبي وضغوط دولية تم تعيين رئيس حكومة جديد هو سالم صالح بن بريك وزير المالية السابق كرئيس للوزراء والذي فور تسلمه مهامه ومعتمدا على خلفيته في إدارة الملف المالي للحكومة ومعرفته مكامن الخلل بدأ وبالتعاون مع إدارة البنك المركزي اليمني في العمل على اجراء إصلاحات مالية ونقدية هادفة إلى ضبط السوق المحلي ومحاربة المضاربة بالعملة واجراء إصلاحات اقتصادية متسلسلة تهدف إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية وتحسين معيشة المواطنين وحشد الموارد وضبط الدورة النقدية تحت رقابة البنك المركزي ووقف الهدر المالي وذلك عبر مجموعة من الإجراءات سواء في الجانب النقدي أو الجانب المالي.

الإجراءات المتخذة في الجانب النقدي:

١- تم تفعيل الرقابة على شركات ومحلات الصرافة عبر فرض تراخيص رسمية وتشديد العقوبات على المخالفين، بهدف الحد من المضاربات التي تؤدي إلى تدهور سعر الريال.

٢- إلزام شركات الصرافة والبنوك باستخدام **نظام إلكتروني موحد** يربطها بالبنك المركزي لمتابعة حركة الأموال بشكل لحظي.

٣- إلزام البنوك بنقل مراكزها المالية للعاصمة عدن لكي تكون تحت رقابة البنك المركزي في عدن ووحدة الرقابة المالية الرقابة على التدفقات المالية.

٤- نقل جمعية البنوك اليمنية للعاصمة عدن وانتخاب هيئة إدارية لها.

٥- نقل مؤسسة ضمان الودائع للعاصمة عدن واعادة تفعيلها.

٦- وجيه البنوك التجارية بعدم التعامل المباشر مع شركات الصرافة إلا عبر النظام المعتمد.

٧- إلزام البنوك بإعادة تفعيل حساباتها الخارجية لتعزيز قدرتها على تغطية استيراد السلع.

٨- تحديد سعر صرف تأشيري بالتعاون مع جمعية الصرافين (حديد سقف صرف للبيع والشراء وإلزام كل البنوك والصرافين بالتقيد به كل يوم وبعد التنسيق والتوافق عليه)

٩- تحديد سقوف للتحويلات، ومنع التعاملات النقدية الكبيرة خارج النظام المصرفي.

١٠- تسديد جزء من رواتب موظفي الدولة عبر البنوك التجارية لتعزيز التعامل بالقطاع المصرفي بدلاً من السوق النقدية.

١١- وقف تجار استيراد المشتقات النفطية (أكبر طالبي العملة الأجنبية للاستيراد) من طلب العملة من السوق والصرافين.

١٢- إلزام البنوك وشركات الصرافة بإغلاق حسابات المؤسسات والجهات الحكومية لديها ونثلها لحسابات تلك الجهات بالبنك المركزي.

الإجراءات المالية التي اتخذتها الحكومة:

١-انشاء لجنة تنظيم وتمويل الاستيراد بالتعاون مع البنك المركزي لتنظيم وتمويل عملية الاستيراد من الخارج.

٢-منع التعامل بالعملة الصعبة محليا وحصرها بالريال اليمني.

٣-تشكيل لدان وفرق تتبع وزارة التجارة والصناعة لمراقبة الأسعار في السوق بالتعاون مع النيابة العامة.

٤-التشديد على اغلاق الحسابات الحكومية خارج البنك المركزي.

٥-تعزيز اليات التعاون بين الحكومة والبنك المركزي، ولعل أبرز دليل على ذلك تعيين رئيس البنك المركزي رئيس للجنة تنظيم وتمويل الاستيراد.

٦-تعزيز إجراءات حشد الموارد المالية المحلية.

٧-تشكيل لجنة اعداد الموازنة العامة.

كل هذه الإجراءات انعكست على الحالة الاقتصادية والمعيشية للموطنين والتي يمكن ابرازها في التالي:

١-انخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني فانخفض سعر صرف الدولار من ٢٨٨٧ ريال إلى ١٦١٧ ريال وانخفض سعر صرف الريال السعودي من ٧٥٠ ريال يمني إلى ٤٢٥ ريال يمني.

٢-انخفاض أسعار الكثير من السلع والخدمات في السوق وان كانت تلك الانخفاضات ليست بنفس نسبة الانخفاض الذي حدث في سعر الصرف وما زال يواجه بعض التعقيدات.

٣- ارتفاع حجم الإيرادات الضريبية المركزية المحصلة والموردة إلى البنك المركزي في الفترة (يناير - يونيو٢٠٢٥) إلى ٢٩٢ مليار ريال مقارنة ب ٢٢٩ مليار ريال لنفس القترة من عام ٢٠٢٤ وبنسبة ارتفاع بلغت أكثر من ٢٧% (رغم أن الارتفاع لم يكن فقط بسبب الإجراءات الحكومية)

٤-ارتفاع حجم القيمة الشرائية للعملة الوطنية.

٥-ارتفاع نسبة التفاؤل لدى المواطنين من هذه الإجراءات وتشجيعها مع المطالبة بإجراءات أخرى.

ولكن كل تلك الإجراءات والنتائج على الأرض ما زالت تقابل بشكوك من قبل المواطنين والتجار وتتركز هذه المخاوف في التالي:

<u>بالنسبة للمواطنين:</u>

١-يتخوف المواطنين من عدم ديمومة واستمرارية الإصلاحات الاقتصادية وانخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية.

٢-انخفاض قيمة رواتب الكثير من المواطنين الذين كان يستلمون مخصصاتهم بالعملة الأجنبية (العسكريين في بعض الوحدات وأهالي المغتربين)

٣-يشتكي المواطنين من عدم انعكاس انخفض أسعار العملة الأجنبية على انخفاض أسعار السلع بشكل مناسب.

٤-استمرار استخدام العملة الأجنبية في بعض التعاملات مثل ايجارات العقارات.

٥-استمرار تأخر صرف المرتبات لموظفي القطاع العام.

بالنسبة للتجار:

١-يتشكك التجار من الخطوات الاقتصادية المتخذة من قبل الحكومة والبنك المركزي ويعتبروها إصلاحات غير حقيقة ومؤقتة ولا تستند على إجراءات اقتصادية حقيقية.

٢-اجبار الحكومة للتجار على تخفيضات كبيرة في أسعار السلع والخدمات نتيجة لانخفاض سعر الصرف بالعملة الأجنبية بينما يرى التجار أن هناك عوامل أخرى كانت السبب في ارتفاع الأسعار وليست فقط العملة مثل الجبايات الغير قانونية وتكلفة النقل.

٣-يتخوف التجار من ان إجراءات البنك المركزي الأخيرة ستؤدي إلى صعوبة الحصول على العملة الصعبة اللازمة للاستيراد بالإضافة إلى طول فترة الإجراءات اللازمة للتحويلات المالية والاستيراد بعكس ما كان يحدث سابقا.

٤-اعتماد السوق المحلي في المناطق المحررة على الكثير من المنتجات الزراعية القادمة من مناطق سيطرة الحوثيين وبالتالي هناك مخاوف من صعوبة القيام بتحويلات مالية بين المنطقتين.

كل هذه المخاوف تتطلب من الحكومة اتخاذ مجموعة من التدابير لإعادة الثقة لكل من المواطنين والتجار والتي ستسهم بشكل كبير في حشد التوافق المجتمعي والمناصرة لهذه الإجراءات وبالتالي نجاحها، حيث انه بدون الدعم المجتمعي لن تنجح مثل هذه الإجراءات.

التقديرات المطروحة والسناريوهات المتوقعة:

التقديرات:

- **نقاط القوة:**

- دعم دولي وإقليمي (البنك وصندوق النقد الدوليين، والسعودية والإمارات).
- إرادة سياسية جديدة واستقرار نسبي في بعض المناطق المحررة.
- تحسن ملموس في ثقة المواطنين والمؤشرات النقدية.

- **نقاط الضعف والمخاطر:**

- هشاشة الاستقرار السياسي والأمني وغياب الحوكمة الكاملة.
- شكوك التجار والمواطنين في استدامة الإصلاحات.
- استمرار الانقسام المؤسسي وصعوبة التحويلات بين مناطق الحكومة والحوثيين.
- احتمال نقص الدعم الخارجي أو تباطؤه إذا تعثرت الإصلاحات الهيكلية.

.السيناريوهات المتوقعة

- سيناريو النجاح الجزئي (مرجح) :استمرار التحسن النقدي إذا واصلت الحكومة إصلاحات شفافة مع رقابة دولية، ما يؤدي إلى استقرار تدريجي للاقتصاد.
- سيناريو الانتكاس :فشل في ضبط الفساد وضعف الدعم الخارجي يعيدان سعر الصرف والفقر إلى مسار تصاعدي.
- سيناريو التصعيد :تدهور أمني أو عسكري يعطل المؤسسات المالية ويقوض كل الإصلاحات.

التوصيات:

١- ان تصاحب تلك الإجراءات إصلاحات اقتصادية وإدارية حقيقة على الأرض تسهم في تعزيز الموارد المحلية وإيقاف الهدر.

٢- تفعيل المؤسسات الرقابية وتعزيز قدراتها ودعمها للمشاركة في برامج الإصلاح الإدارية والاقتصادية وتعزيز الشفافية والحوكمة.

٣- الإعلان عن موازنة عامة بشكل سنوي، مع الإعلان عن الحسابات الختامية للحكومة.

٤- اعداد خطة اقتصادية تنموية مزمنة وواقعية واضحة الأهداف.

٥- انشاء هيئة وطنية لحماية المستهلك وإقرار الية تنفيذية لها ورفدها بالموارد لتمكينها من أداء دورها.

٦- الإعلان عن الية تحديد الأسعار (الية تسعير) بالتعاون بين الغرف التجارية وهيئة حماية المستهلك ووزارة التجارة والصناعة.

٧- اعداد وتجهيز الية للتواصل الرقمي بين المواطنين وهيئة حماية المستهلك يستطيع من خلالها المواطنين معرفة اليات التسعير والأسعار الجديدة وتقديم الشكاوى.

٨- الغاء ومنع الجبايات الغير القانونية بكافة انواها وهو ما سيسهم في خفض التكاليف.

٩- تحسين مستوى الخدمات في المنافذ الحدودية والموانئ لتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير.

١٠- انتظام صرف المرتبات للموظفين مع إقرار التسويات المستحقة.

١١- إعادة تشغيل المصافي وإعادة اليات الاستيراد للمشتقات النفطية عبر المصافي من اجل حصر استيراد النفط عبرها.

١٢- إيقاف حسابات المؤسسات الحكومية خارج إطار البنك المركزي.

١٣- تعزيز الاحتياطيات الأجنبية في البنك المركزي لدعم عمل لجنة تنظيم وتمويل الصادرات.

١٤- الاستمرار في الرقابة على سوق الصرف ومعاقبة المخالفين.

١٥- تعزيز وتسهيل الاجراءات البنكية وإجراءات الاستيراد من الخارج.

١٦- تعزيز القوانين المنظمة للأسواق.

كما أن على المستوى السياسي أن يدعم مثل هذه الإصلاحات عبر النئي عن أي خلافات وصراعات والبحث في النقاط المشتركة ودعم مثل هذه الإجراءات قانونيا وتنفيذيا، والسعي لحشد الدعم الشعبي والسياسي لبرنامج الإصلاحات لأثبات توفر الإرادة السياسية لدى صانع القرار بما ينعكس على طمأنة الشارع والقطاع الخاص.

كل هذه الإجراءات من شأنها تعزيز ثقة المجتمع بالحكومة والبنك المركزي وهو ما يضمن خلق ظهير شعبي للإجراءات والإصلاحات التي تقوم بها الحكومة والبنك المركزي.